

العلاقة بين التحفظ المحاسبي والقيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية وانعكاسها على جودة الابلاغ المالي في القوائم المالية: دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

[The relationship between the accounting reservation and relevance value of accounting information and their reflection on quality financial reporting in the financial statements: Applied study for a sample of shareholding companies listed in the Iraq Market Securities]

ناظم شعلان جبار

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق

Nadhim Shaalan Jabbar

University of Qadisiyah, Iraq

Copyright © 2017 ISSR Journals. This is an open access article distributed under the **Creative Commons Attribution License**, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited.

ABSTRACT: The phenomenon of the spread and increase the degree of reservation in the financial statements of the most controversial issues in contemporary accounting thought that formed the focus of attention of many accounting literature, despite exposed to severe criticism because of incompatibility with some of the qualitative characteristics of accounting information, this research provides more evidence about the level of accounting reservation in the financial reports for companies to contribute to Iraq, it also sheds light on the relationship of the accounting reservation improving the quality of financial reporting and the impact of this relationship on the value of the business in the capital markets, the reservation may be used by the company management as a way to choose between accounting alternatives are opportunistic in practice by some policies accounting applied by the companies, and in the multiplicity of accounting policies and estimates alternatives to achieve these goals, collected necessary to test hypotheses data, the study found indicators statistically significant on the level of accounting reservation in the financial reports issued by joint stock companies listed in the Iraq Market Securities.

KEYWORDS: accounting reservation, relevance value, accounting information, financial reporting, financial statements, shareholding companies, Market Securities.

ملخص: تعد ظاهرة انتشار وزيادة درجة التحفظ بالقوائم المالية من أهم القضايا الجدلية في الفكر المحاسبي المعاصر التي شكلت محوراً لاهتمام العديد من الأدبيات المحاسبية، بالرغم مما يتعرض له من انتقادات شديدة بسبب تعارضه مع بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، يقدم هذا البحث دليلاً إضافياً حول مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العراقية، كما انه يلقي الضوء على علاقة التحفظ المحاسبي بتحسين جودة التقارير المالية وأثر هذه العلاقة على قيمة المنشأة في اسواق المال، ان التحفظ قد يستخدم من قبل ادارة الشركة كطريقة للاختيار بين البدائل المحاسبية بصورة انتهازية بالممارسة العملية من خلال بعض السياسات المحاسبية التي تطبقها الشركات، وفي ظل تعدد بدائل السياسات والتقدير المحاسبية ولتحقيق هذه الاهداف جمعت البيانات اللازمة لاختبار فرضيات البحث وتوصلت الدراسة لمؤشرات مهمة احصائياً حول مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

كلمات دلالية: التحفظ المحاسبي، المعلومات المحاسبية، الابلاغ المالي، القوائم المالية، الشركات المساهمة، سوق الأوراق المالية.

المقدمة

يعتبر التحفظ المحاسبي مجالاً واسعاً للجدل في علم المحاسبة حيث ظل لفترة طويلة يشار إليه بأنه عرف أو معتقد محاسبي convention وليس مبدأ principle أو معيار standard، فلا يوجد تعريف متفق عليه للتحفظ حيث تباينت محاولات تعريفه على الرغم من تأثيره البالغ على مضمون كل من المعايير المحاسبية والممارسة العملية لأغراض اعداد التقارير والقوائم المالية، ونشأ مفهوم التحفظ المحاسبي بسبب ظروف عدم التأكد التي تحيط بالممارسة المحاسبية، ويستخدم اصطلاح التحفظ عموماً ليعني انه يجب على القائمين بالقياس المحاسبي ان يدرجوا في تقاريرهم المالية أدنى القيم الممكنة للأصول والإيرادات وأعلى القيم الممكنة للمصروفات والخسائر (هنديكسن، 2008: 38). وتهتم العديد من الأطراف بجودة الإفصاح عن المعلومات المالية وجودة التقارير المالية لما لها من أثر بالغ في قراراتهم، حيث كانت جودة التقارير المالية ولا زالت الشغل الشاغل للعديد من الأطراف التي تعتمد على هذه التقارير في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ولم يكن إقرار مبدأ التحفظ المحاسبي الا جزءاً يسيراً من الاجراءات التي اتخذت لضمان جودة التقارير المالية وشفافيتها وتعبيرها عن واقع الشركة الفعلي (ياسين، 2008، 22)، ولكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة فإنه يجب التقرير عنها وفق الاطار النظري للمحاسبة والإبلاغ المالي والالتزام بمفاهيم الاعتراف والقياس، وعليه فإن الأمر يتطلب دراسة مدى ممارسة ادارة الشركات المساهمة العراقية للتحفظ المحاسبي عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي وما هي طبيعة تلك الممارسة وحجمها بهدف تعزيز جودة الإبلاغ المالي وترشيد القرارات الاقتصادية.

المبحث الاول: منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث:

تتميز البلدان في تنظيمها للمعايير و المبادئ المحاسبية بعضها يستخدم منهج تنظيم القطاع العام للمعايير المحاسبية وبعضها الآخر يستخدم منهج القطاع الخاص لتنظيم المعايير المحاسبية وتسعى جميعها الى توفير أكبر قدر من جودة المعلومات المحاسبية بما يفيد صناعات القرارات على اختلاف أهدافهم، وفي البيئة المحاسبية العراقية التي يغلب عليها منهج القطاع العام في تنظيم الممارسات المحاسبية فقد عمد المشرع العراقي الى جملة من القوانين لضمان شفافية القوائم المالية ومصادقيتها وزيادة جودتها، ان التحفظ قد يستخدم من قبل ادارة المنشأة كطريقة للاختيار بين البدائل المحاسبية بصورة انتهازية بالممارسة العملية من خلال بعض السياسات المحاسبية التي تطبقها الشركات، وبذلك يمكن للباحث بلورة مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات التالية: ما هو مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العراقية ؟ وما هو مستوى التباين في درجة التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية العراقية؟ وما هو أثر هذا التحفظ على جودة التقارير المالية الصادرة عن تلك الشركات.

ثانياً: اهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة فيما بينها والمتمثلة بالكشف عن مدى صحة ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي وأثر ذلك على جودة التقارير المالية الصادرة عن تلك الشركات، مع بيان مستوى التباين في درجة التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وتفسير هذا التباين في هذا الصدد.

ثالثاً: فرضيات البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث تم وضع الفرضيات التالية:

- 1- تلتزم الشركات المساهمة العراقية بالتحفظ المحاسبي عند اعداد البيانات المالية والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها.
- 2- هناك تباين في مستوى التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة للشركات المساهمة العراقية.

رابعاً: اهمية البحث:

يمثل التحفظ المحاسبي احد أهم المبادئ المحاسبية ذات الأثر الكبير على عملية اعداد التقارير المالية والذي تزايد الاهتمام بدراسته في العديد من الدول ذات البيانات المتنوعة من حيث النظام الاقتصادي والتشريعي والسياسي وغيرها، وتساهم الدراسة الحالية اضافة الى هذا المجال في تحديد مستوى التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية واضعي المعايير المحاسبية والجهات المسؤولة عن هذه الشركات في معرفة مستوى التحفظ المحاسبي الذي تمارسه هذه الشركات ودرجة التغير فيه مع الزمن نظراً لتأثيره على جودة التقارير المالية ومدى حاجة البيئة العراقية للتحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على منفعة وملاءمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية المنشورة.

خامساً: منهج البحث:

يستخدم البحث الحالي أسلوب الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية، حيث يتم من خلال الدراسة النظرية مراجعة الأدب المحاسبي المتعلق بالتحفظ المحاسبي والنماذج المستخدمة في اجراء قياس مستوى هذا التحفظ وتحديد النموذج المناسب لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية. بينما يتم من خلال الدراسة التطبيقية تطبيق النموذج المحدد من قبل الدراسة النظرية لقياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية السنوية خلال الفترة من 2010- 2014، والتي أمكن الحصول عليها من خلال القوائم المالية المتاحة على مواقع الشركات في سوق العراق للأوراق المالية على الانترنت.

المبحث الثاني: التحفظ في الفكر والتطبيق المحاسبي

أولاً: مفهوم التحفظ المحاسبي

اعتاد رواد المحاسبة الأوائل على استخدام مفهوم الحيطة والحذر للتعبير عن التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، ويقصد بالحيطة والحذر أن تسجل الخسائر قبل تحققها، والاعتراف بها في القوائم المالية حتى لو كان السند المؤيد لها متوسطاً أو ضعيفاً، ويعد التحفظ المحاسبي احد المحددات أو القيود المحاسبية ضمن المستوى الثالث للاطار المفاهيم للمحاسبة المالية الى جانب المحددات الاخرى (الأهمية النسبية، التكلفة والمنفعة، ممارسات الصناعة) اذ يجب الأخذ بهذه المحددات عند تقديم المعلومات المحاسبية ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة (Kieso et al, 2010, 46) ولقد قدم رواد المحاسبة العديد من القواعد المحاسبية التي تعتبر انعكاساً لمفهوم الحيطة والحذر ومنها تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل على المخزون، وتكوين مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها حتى قبل وجود الدليل على عدم قدرة المدين على السداد (محمد عادل الهامى، 1980: 17). وقد عرف التحفظ بأنه هو توقع انخفاض القيم الدفترية للأصول عن القيم السوقية لها على المدى الطويل، ووفقاً لهذا التعريف فإن المحاسبة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية تعد تحفظاً (Anwer et al, 2002).

و عرف (Givoey & Hany, 2000) التحفظ بأنه طريقة للاختيار من بين البدائل المحاسبية للأخذ بالقيم الأقل للأصول والايادات والقيم الأكبر للمصروفات والافصاح عنها. في حين عرفه (Huang et al) من وجهة نظر قائمة المركز المالي على انه اختيار الطرائق المحاسبية والتقديرية التي تبقي القيمة الدفترية لاصافي الأصول منخفضة نسبياً (Huang et al, 2011, 5). ومن وجهة نظر قائمة الدخل فسر (Basu) التحفظ المحاسبي على انه "ميل المحاسب الى طلب درجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة مقارنة بالأخبار السيئة في القوائم المالية"، وبموجب هذا التفسير فإن الأرباح تتأثر بالأخبار السيئة بشكل أسرع من الاستجابة للأخبار الجيدة (Basu, 1997, 4).

من خلال ما تقدم فإن التحفظ المحاسبي يعني تسجيل الخسائر قبل تحققها والاعتراف بها في القوائم المالية حتى لو كان السند المؤيد لها متوسطاً او ضعيفاً، في الوقت الذي لا يأخذ فيه المحاسب بالأرباح قبل تحققها ووجود السند المؤيد على حدوثها، أي أن التحفظ المحاسبي يمكن تفسيره بميل المحاسب للحصول على درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأخبار الحسنة (الأرباح) أكبر من تلك التي يطلبها للاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر)، ولا يعني هذا المفهوم تخفيض القيمة الحقيقية لأصول الشركة وإيراداتها أو أنه يستخدم في الأحوال والظروف كافة، بل يستخدم فقط في المواقف الصعبة التي يكتنفها الشك والغموض.

ثانياً: أنواع التحفظ المحاسبي

أن المفهوم العام للتحفظ المحاسبي تم تقسيمه الى مفهومين فرعيين هما التحفظ الشرطي والتحفظ غير الشرطي ويمكن التفريق بين هذين النوعين وكالاتي:

1- التحفظ الشرطي: conditional conservatism

التحفظ الشرطي يسمى أيضاً بالتحفظ اللاحق ex poste conservatism او التحفظ المعتمد على الأخبار news dependent conservatism ويعني أن يتم تخفيض القيم الدفترية لاصافي الأصول عند حدوث أحداث معينة غير مرغوب فيها وفي نفس الوقت لا يتم زيادة هذه القيم عند حدوث أحداث مرغوب فيها. ومن أمثلة التحفظ الشرطي استخدام قاعدة التكلفة أو القيمة السوقية أيهما اقل عند تقييم المخزون وتسجيل الانخفاض في قيم الأصول طويلة الاجل الملموسة وغير الملموسة . وبموجب هذا المفهوم للتحفظ المحاسبي يتم الاعتراف بالأخبار السيئة مقارنة بالأخبار الجيدة والذي يطلق عليه ايضا بتحفظ الارباح (Molenaar, 2009, 2). معنى ذلك أن هذا النوع من التحفظ المحاسبي معلق على شرط حدوث أحداث معينة يتم تحديد كيفية التعامل معها مسبقاً من قبل الشركة (Beaver and Ryan, 2005, 271).

2- التحفظ غير الشرطي: unconditional conservatism

التحفظ غير الشرطي يسمى ايضا بالتحفظ السابق ex ante conservatism أو التحفظ غير المعتمد على الأخبار news independent conservatism ويعني الاختيار المسبق للطرق المحاسبية الخاصة بمعالجة الأصول والخصوم التي ينتج عنها انخفاضاً في القيمة الدفترية عن القيم السوقية لاصافي الأصول وذلك طيلة عمر هذه الأصول و أو الالتزامات، ومن أمثلة هذا النوع من التحفظ اختيار طريقة معينة لاندثار الأصول الثابتة مثل طرق الاندثار المعجل التي تزيد عن الاندثار العادي لهذه الأصول واستخدام المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية لاثبات المشروعات ذات صافي القيمة الحالية الموجبة ومعالجة معظم نفقات الأصول غير الملموسة التي تنمو داخليا (internally developed intangibles) على أنها مصروف بدلاً من رسملتها كتكاليف واطهارها كأصول ثابتة ضمن قائمة المركز المالي (Beaver and Ryan, 2005, 273). وينطوي على التحفظ غير المشروط التزام الشركة منذ البداية الاعتراف بالقيم الدفترية لاصافي الأصول وبقيمة اقل من القيمة السوقية المتوقعة على مدار عمر هذا الأصول ومن الامثلة على التحفظ غير المشروط الاعتراف الفوري لنفقات البحث والتطوير للأصول غير الملموسة المكونة داخليا والاندثار المعجل للممتلكات والألات الذي يكون بصورة اكثر من الاندثار الاقتصادي، ومحاسبة الكلفة التاريخية للمشاريع ذات صافي القيمة الحالية الايجابية (Hille, 2011, 9). أن هذا النوع من التحفظ غير معلق على حدوث حدث معين، وانما هو اختيار مسبق لطريقة محاسبية معينة لمعالجة عنصر معين من عناصر القوائم المالية، وذلك عندما يكون هناك بدائل لمعالجة هذا العنصر محاسبياً (Ruch and Taylor, 2011). ويرى كل من (Beaver and Ryan) بان نوعي التحفظ اعلا لهما العديد من الاغراض ذاتها منها جذب المستثمرين والتقليل من تقاضي الشركات وتقليل الضرائب وتكاليف التنظيم وتمكين المحاسبة والمنظمين من الحد من عدم الاستقرار الاقتصادي وتجنب الازمات (Beaver and Ryan, 2005, 270).

ان كل من مفهومي التحفظ اعلاه يؤدي الى انخفاض في قيم الأصول لكنهما يختلفان في القدرة على توصيل المعلومات الجيدة من خلال القوائم المالية فالاعتراف بالخسائر فوراً (تحفظ مشروط) يؤدي الى انخفاض مشروط بنوع الأخبار، وفي المقابل تطبيق طرق محاسبية متحفظة (تحفظ غير مشروط) يؤدي الى الانخفاض من خلال التخصيص المنتظم للكلفة على مدار العمر الانتاجي للأصل دون ان يعكس معلومات جيدة عن التغيرات في قيم الأصول.

ثالثاً: دوافع أو مبررات التوجه نحو التحفظ المحاسبي:

يوجد العديد من التفسيرات التي توضح دوافع او مبررات التحفظ المحاسبي، وتتمثل أهم هذه التفسيرات فيما يلي:

1- التفسيرات التعاقدية للتحفظ المحاسبي: contracting explanation

يعد التحفظ المحاسبي جزءاً من الآليات الفعالة في تنظيم الشركة وعقودها مع مختلف الأطراف الأخرى، وبموجب هذا التفسير فإن استخدام التحفظ المحاسبي يعني ضمناً التصدي للمخاطر الأخلاقية التي تتسبب بها الأطراف في الشركة التي يكون لديها معلومات غير متماثلة ومسؤوليات محددة وفاق زمنية محدودة (Hamalainen, 2012, 14). ويمثل الدافع التعاقدية أهم وأقدم التفسيرات أو المبررات التي قدمت من قبل الفكر المحاسبي لتفسير التحفظ المحاسبي، ونظراً لأنه في ظل هذه التعاقدات يبرز التحفظ المحاسبي بشكل طبيعي باعتباره أداة فعالة في إتمام هذه التعاقدات كونه يتطلب الحصول على معايير تحقق أكثر صرامة بالنسبة للمكاسب أكثر مما هو بالنسبة للخسائر، ويؤدي هذا الاختلاف في معايير التحقق بالنسبة للمكاسب عن الخسائر إلى وجود تأجيل ملحوظ في الاعتراف بالمكاسب مقارنة بالخسائر، وهو الأمر الذي يترتب عليه انخفاض في احتمالية ظهور صافي الأصول والأرباح المجمعة بأكبر من قيمتها الحقيقية في أي لحظة زمنية، وبالتالي انخفاض احتمالية وجود أي توزيعات تؤدي إلى الإخلال بالتعاقدات أو تخفيض قيمة الشركة (2003، 209-211 watts).

2- التفسيرات القانونية للتحفظ المحاسبي: (Litigation explanation)

أن المسؤولية القانونية أو التعرض للتقاضي تزيد عندما تكون الأرباح وصافي الأصول مقيمة بأعلى من قيمها أي عند انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي مقارنة بتقييمها بأقل من قيمتها أي عند زيادة مستوى التحفظ المحاسبي، وحيث أن تكاليف التقاضي في الحالة الأولى تكون أكبر منها في الحالة الثانية، فإن الإدارة يكون لديها دوافع نحو التقرير عن قيم متحفظة للأرباح وصافي الأصول (شتوي، 2010، 579).

واحد الأسباب التي تجعل الإدارة تستخدم التحفظ المحاسبي هو لتخفيض احتمال التعرض إلى التقاضي، حيث إن تقليل الأصول من المحتمل أن يقود إلى تقليل فرص التعرض إلى التقاضي مقارنة فيما لو تم المبالغة في قيم الأصول وبالتالي فإن الإدارة لها دافع للإبلاغ عن الأرباح والأصول بشكل متحفظ (Berendsen, 2011، 23).

3- التفسيرات الضريبية للتحفظ المحاسبي: Income tax explanation

نظراً لأن الدخل الخاضع للضريبة وطرق حساب الدخل الخاضع للضريبة يرتبطان بشكل كبير بمقدار الأرباح الظاهرة بقائمة الدخل فأنهما يؤثران على طريقة حساب هذه الأرباح، كذلك فإن مقدار الضريبة التي تدفعها الشركة تمثل دافعاً لها لتعديل الدخل المحاسبي ليتوافق مع الدخل الخاضع للضريبة، أن الارتباط بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة يدفع الشركة نحو تأجيل الاعتراف بجزء من هذا الدخل بغرض تخفيض القيمة الحالية لمبلغ الضريبة، ويؤدي هذا الدافع إلى تقييم منخفض لصافي الأصول، وتقدم الضرائب دافعاً للشركات ليتناسب الدخل المحاسبي المعلن مع الضريبة، وبالتالي فإن العلاقة بين الإبلاغ والدخل الخاضع للضريبة يقدم حافزاً لتأجيل الدخل من أجل تخفيض مبلغ الضريبة، لذلك فإن هذا الدافع يقود إلى تخفيض الأرباح أو صافي الأصول (Hijmerng, 2012، 16)، بمعنى أن الاعتراف غير المتماثل للأرباح والخسائر هو مفيد كونه يقلل الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي تقليل مبلغ الضريبة المترتب على الشركة والذي ينعكس على زيادة قيمة الشركة (wendt, 2010، 21).

4- التفسيرات التشريعية للتحفظ المحاسبي: regulatory explanation

تمثل التشريعات أيضاً دافعاً للشركات للتقرير عن أرقام متحفظة في القوائم المالية، فالخسائر الناتجة عن المبالغة في قيم صافي الأصول والأرباح أمر ملاحظ وقابل للاستخدام في العملية السياسية أكثر من تخفيض المكاسب نتيجة تخفيض قيم صافي الأصول والأرباح، هذه الظاهرة تدفع المشرعين ووضع المعايير لأن يكونوا أكثر تحفظاً. وبالرغم من وضوح هذا الدافع لدى المشرعين نحو أن تكون المحاسبة أكثر تحفظاً، فإن هذا الأمر ليس بهذا الوضوح لدى واضعي المعايير حيث يزداد النقاش حول أن تكون المعلومات المحاسبية حيادية وليست متحفظة (2003، 289 watts). ونظراً لكون واضعي المعايير والمنظمين يتحملون مسؤولية سياسية عن نتيجة تطبيق تلك المعايير فأنهم سوف يضعون معايير محاسبية متحفظة لتجنب الأضرار التي قد تلحق بسمعتهم المهنية، ولذلك فإن التحفظ المحاسبي يستخدم من قبل واضعي المعايير والمنظمين كوسيلة للحد من تعرض سمعتهم للضرر من خلال المبالغة في قيمة الشركة أو الدخل بسبب تطبيق المعايير المحاسبية (wendt, 2010، 21).

5- التفسيرات السياسية للتحفظ المحاسبي: political explanation

يوضح هذا التفسير أن الشركات قد تستخدم التحفظ المحاسبي بغرض تخفيض التكاليف السياسية التي يمكن أن تتعرض نتيجة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، فمستوى التكاليف السياسية التي يمكن أن تتحملها الشركة يمكن أن يزيد بناءً على بعض الأرقام المحاسبية، فالأرباح على سبيل المثال إذا كانت كبيرة يمكن أن ترسل رسائل لرجال السياسة والجهات الرقابية عن الشركة نحو مزيد من الاهتمام والتركيز على هذه الشركة، ويظهر هذا التفسير بشكل كبير في الشركات كبيرة الحجم والشركات ذات الأرباح غير العادية والشركات ذات الطبيعة الاحتكارية، حيث يحتمل أن تتبع مثل هذه الشركات سياسات محاسبية أكثر تحفظاً بهدف تخفيض تعرضها للتكاليف السياسية (Bushman and Piotroski, 2006، 113).

6- حوافز الإدارة: Incentives administration

عندما تقدم الشركة على زيادة رأس المال من خلال سوق المال، فإن الإدارة سوف تحاول الاعتراف بأي زيادة في صافي الأصول لتحسين قيمة المنشأة والحصول على أفضل سعر لإصدار الأسهم الجديدة. وقد يمتد الأمر لأبعد من ذلك بأن تحاول الإدارة التعجيل بأرباح مستقبلية وتأجيل أي خسائر إلى فترات لاحقة بغية زيادة صافي الأصول ومن ثم زيادة سعر الإصدار، أو تتبع سياسات متحفظة قبل إصدار الأسهم أو طرح العام حتى يتسنى لها الاستفادة من التحفظ السابق في سنة الطرح، والإدارة تحاول دائماً أن تدخل في تعاقدات جديدة سواء عن طريق زيادة رأس المال، أو عن طريق الاقتراض لزيادة الحوافز التي تحصل عليها. فعند زيادة رأس المال، أو طرح أسهم الشركة في السوق لأول مرة، فإن هيكل العوائد الذي سوف تحصل عليها سوف يتغير سواء من خلال تغيير عقود الحوافز أو من خلال الاستفادة من طرح أسهم الشركة في السوق بسعر يفوق القيمة الدفترية (Ball and Shiva Kumar, 2006، 33).

وبناءً عليه فإن التحفظ المحاسبي يعتبر أهم آلية من آليات التقرير المالي المضادة للزعة الهجومية التي تتبعها الإدارة، كما أنه يؤدي في ذات الوقت إلى زيادة قيمة المنشأة ويوفر حماية للمستثمرين ضد التصرفات الانتهازية للإدارة وترجع الزيادة في قيمة المنشأة عند اتباع سياسات محاسبية متحفظة إلى عدد من الأسباب أهمها تأجيل الاعتراف بالأرباح يعني أن هناك قيمة مستقبلية إضافية وأن النمو الحالي في أرباح الشركة يمكن أن يعوض عن أي نقص يطرأ على القيمة بسبب التحفظ، والسبب الآخر لزيادة القيمة هو انخفاض قيمة الحوافز التي يحصل عليها المديرين، سواء في صورة نقدية أو في صورة أسهم، عند اتباع هذه السياسات سوف تكون أقل مما لو حسبت هذه الحوافز على أساس أرقام محاسبية غير متحفظة.

رابعاً: قياس التحفظ المحاسبي:

اعتمدت الدراسات المحاسبية المعاصرة في مجال أسواق المال على العديد من النماذج والمنهجيات لقياس التحفظ في القوائم المالية، وسوف يتم التعرض للنماذج الأكثر شيوعاً واستخداماً في التطبيق المحاسبي وكما يلي:

1- مقياس التحفظ المحاسبي وفق مدخل قائمة الدخل:

ومن أبرزها مقياس Basu يعتمد هذا النموذج على سرعة استجابة الربح المحاسبي للأخبار غير السارة مقارنة بالأخبار السارة تجريبياً، واختبار التوقيت المناسب والتوقيت غير المتماثل (التحفظ المحاسبي) من الأرباح تجريبياً. وقد صاغ Basu معادلة انحدار تتضمن الربح المحاسبي كمتغير تابع وعوائد الأسهم كمتغيرات مستقلة مع اعتبار العوائد الموجبة للأسهم كبديل للأخبار السارة والسالبة كبديل للأخبار غير السارة، وكلما زادت درجة التباين في الاعتراف، كلما تدنت قيمة صافي الأصول. (Wang et al، 2009، 7). وقد عبر Basu عن هذا التصور في شكل احصائي وكالاتي (ابو الخير، 2008، 16-17):

- العائد السوقي هو المتغير المستقل.
- الأرباح المحاسبية هي المتغير التابع.
- العوائد السالبة عن الفترة تعني أن السوق استلمت أخباراً سيئة وتم التعامل معها بشكل فوري قبل تقرير الأرباح، اما العوائد الموجبة فتعني أن الأخبار التي استلمها السوق خلال الفترة هي اخبار جيدة.
- فصل Basu في النموذج بين الأخبار الجيدة والاخبار السيئة مستخدماً إشارة العائد السوقي من خلال متغير ثنائي بقيمة (1) عندما يكون العائد سالب أو قيمة (صفر) عندما يكون العائد غير سالب وكالاتي:

$$Xit / Pit-1 = a_0 + \beta_1 DRit + \beta_0 Rit + \beta_1 (Rit * DRit) + Eit$$

حيث أن:

Xit = ربحية السهم للشركة في نهاية المدة t. (الأرباح المعلن عنها نهاية المدة/عدد الاسهم)

Pit-1 = سعر السهم للشركة في بداية المدة t. المتمثل بسعر الافتتاح

β = معامل انحدار الربح المحاسبي.

Rit = العائد السوقي للشركة في السنة المالية t

DRit = متغير وهمي يساوي (1) في حالة Rit أصغر من (الصفر) ويساوي (صفر) إذا Rit أكبر أو

يساوي الصفر. (Basu، 1997، 14)

2- مقياس التحفظ المحاسبي وفق مدخل قائمة المركز المالي ومنها:

أ- مقياس نسبة القيمة الدفترية الى القيمة السوقية:

يستند هذا النموذج الى الأثر المتجمع للتحفظ المحاسبي يتضح عند زيادة نسبة القيمة السوقية لحق الملكية الى قيمته الدفترية عن الواحد الصحيح، ويعد اتجاه نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية نحو الارتفاع مؤشراً على زيادة درجة التحفظ، بينما يدل انخفاض هذه النسبة الى تدني درجة التحفظ بالقوائم المالية، ونظراً لكون التحفظ المحاسبي يؤدي الى تخفيض قيم الأصول ومن ثم القيم الدفترية لحقوق الملكية بينما القيمة السوقية في ظل فرضية السوق الكفوء غير متأثرة بسياسات التحفظ المحاسبي لذلك يعتبر من ابسط المقاييس التي استخدمت في الدراسات المحاسبية التطبيقية (يوسف، 2012: 247). فإذا كان الفرق كبير بين الأثنين أي أن (القيمة الدفترية منخفضة والقيمة السوقية عالية) فإن ذلك يشير الى درجة عالية من التحفظ المحاسبي، ويمكن استخدام هذا المقياس لمقارنة درجة التحفظ المحاسبي بين الشركات (Hill، 2011، 10).

ب- مؤشر التحفظ C-Score

قدم كل من (penman and Zhang، 2002) مقياس اخر للتحفظ المحاسبي اطلق عليه مؤشر التحفظ المحاسبي الذي يقيس التحفظ المحاسبي في قائمة المركز المالي من خلال مستوى الاحتياطات التقديرية التي تم انشائها عن طريق التحفظ المحاسبي نسبة الى صافي الاصول التشغيلية، كما يسعى C-Score الى التغلب على مشكلة تباين النتائج عند قياس التحفظ الشرطي للشركات لسلسلة زمنية طويلة وفي التحليل القطاعي (kim et al.، 2013).

$$Cit = ERit / Noait$$

حيث أن:

ERit = الاحتياطات الخفية التقديرية التي تم انشائها من التحفظ المحاسبي للشركة (i) في تاريخ قائمة المركز المالي (t).

Noait = صافي الاصول التشغيلية للشركة (i) في تاريخ قائمة المركز المالي (t) معبر عنها بالقيمة الدفترية للأصول التشغيلية مطروح منها الالتزامات التشغيلية باستثناء الاصول والالتزامات المالية نظراً لكون تلك البنود يتم تقييمها في قائمة المركز المالي بالقيمة السوقية ولذلك فإن التحفظ المحاسبي لا يؤثر في هذه البنود المالية كونه يؤثر في كل من الاصول والالتزامات التشغيلية وعليه يتم طرح الالتزامات التشغيلية من الاصول التشغيلية لاحتمال صافي الاستثمارات في العمليات التشغيلية.

3- مقياس وفق مدخل المستحقات :

يعني التحفظ المحاسبي ان المكاسب تميل الى ان تكون اكثر استمرارية من الخسائر نظراً لان القوائم المالية لا تعترف بالزيادات غير المتحقق منها في صافي الاصول (المكاسب) في وقت حدوثها، وانما تعترف بها خلال الفترات المستقبلية عندما تتحقق التدفقات النقدية التي تولد هذه الزيادات، وحيث ان الشركات ذات الأرباح الموجبة أو التغيرات الموجبة في الأرباح يكون لديها مكاسب معترف بها، فإن الأرباح الموجبة والزيادات في الأرباح تميل لان تكون أكثر استمرارية (Ball

(et al. 2012، 14). وقدّم كل من (Ball and Shivakumar) مقياس عدم تماثل المستحقات للتدفقات النقدية لقياس التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، وتقوم فكرة النموذج على أساس العلاقة بين المستحقات والتدفقات النقدية الموجبة هي علاقة سالبة بينما العلاقة بين المستحقات والتدفقات السالبة هي علاقة موجبة والسبب في ذلك هو عدم تماثل المعالجة المحاسبية للخسائر والمكاسب الاقتصادية (التحفظ المحاسبي)، فالخسائر الاقتصادية يتم الاعتراف بها فوراً كخسائر مستحقة غير متحققة، بينما المكاسب الاقتصادية يتم الاعتراف بها فقط عندما تتحقق وبالتالي فإنه يتم المحاسبة عليها على أساس نقدي، ولاختبار تلك العلاقة بين المستحقات والتدفقات النقدية قدام معادلة الانحدار التالية:

$$ACCit = \beta_0 + \beta_1 DCFOit + \beta_2 CFOit + \beta_3 DCFOit + CFOit + Eit$$

حيث ان:

$ACCit$ = المستحقات من العمليات التشغيلية

$CFOit$ = التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للفترة t .

$DCFOit$ = متغير ثنائي يأخذ قيمة (صفر) اذا كانت التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية اكبر او تساوي الصفر ويأخذ قيمة (واحد) اذا كانت التدفقات النقدية اصغر من الصفر. وفي ظل هذا النموذج فإن معامل β_2 يتوقع ان يكون ذا اشارة سالبة كبيرة والذي يعكس العلاقة السالبة المتوقعة بين المستحقات والتدفقات النقدية، بينما يتوقع ان يكون المعامل β_3 ذا اشارة موجبة كبيرة في ظل وجود التحفظ المحاسبي والذي يظهر ارتباط ايجابي بين التدفقات النقدية والمستحقات في فترات الاخبار السيئة، (Ball and Shivakumar 2005).

وقدم كل من Givoly and Hayn مقياس آخر للتحفظ المحاسبي قائم على اساس اشارة ومقدار المستحقات المتراكمة خلال فترة من الزمن، حيث انه في المدى الطويل فان المبلغ المتراكم لصادفي الدخل قبل الاندثار والاطفاء سوف يغطي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية والفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي التشغيلي يمثل المستحقات وهذه المستحقات المتراكمة من الممكن استخدامها كمقياس للتحفظ المحاسبي (Hille، 2010، 18). وقد ميز كل من (Givoly and Hayn) بين نوعين من المستحقات هي المستحقات من العمليات التشغيلية والمستحقات من العمليات غير التشغيلية (Hoeck، 2010، 23)، وتتكون المستحقات التشغيلية من الأنشطة الأساسية للشركة وتأخذ المعادلة التالية:

اجمالي المستحقات (قبل الاندثار) = (صافي الدخل + الاندثار) - التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

المستحقات التشغيلية = التغير في حساب المدينون + التغير في المخزون + التغير في المصاريف المدفوعة مقدماً - التغير في حساب الدائنون - التغير في الضرائب المستحقة.

المستحقات من الأنشطة غير التشغيلية = اجمالي المستحقات - المستحقات من الأنشطة التشغيلية.

وتشتمل المستحقات من الأنشطة غير التشغيلية اساساً من الخسائر والديون المعدومة واعادة الهيكلة وأثر التغيرات في التقديرات والمكاسب والخسائر من بيع الأصول ومصاريف انخفاض قيمة الأصول (Kowalczyk، 2009، 22-23). أن هذا المقياس يمكن استخدامه لتحديد التحفظ المحاسبي في شركة معينة وأن قوته تكمن في سهولة تطبيقه ولا يتطلب الكثير من البيانات فضلاً عن ذلك فإنه غير قائم على أساس السوق وبالتالي يمكن تطبيقه على الشركات غير المدرجة في سوق الأوراق المالية (Wang، 2009، 50).

وسوف يعتمد الباحث مقياس Basu :

$$Xit / Pit - 1 = a_0 + \beta_1 DRit + \beta_0 Rit + \beta_1 (Rit * DRit) + Eit$$

لاختبار فرضيات البحث للأسباب الآتية:

- 1- نظراً لتوافر البيانات الخاصة به وان العديد من الدراسات التي استخدمت المقياس قد أسفرت عن نتائج تنسجم مع توقعات الباحثين النظرية مما زاد من ثقتهم به ليس فقط من الناحية النظرية وانما في المقياس نفسه.
- 2- ان التغيرات في الوضع الاقتصادي لا تؤثر في مقياس (Basu) في قياس التحفظ المحاسبي كون ان التغير الذي يطرأ على أسعار الاسهم (العوائد) نتيجة للتغيرات في الوضع الاقتصادي يقابله التغير في الارباح المتحققة كعلاقة ايجابية بين الاثنين.
- 3- يرى كل من (Roy Chowdhury and Watts) ان مقياس (Basu) هو افضل مقياس للتحفظ المحاسبي بسبب انه لا يتأثر بالتغيرات في القدرة التنافسية على العكس من مقياس نسبة القيمة الدفترية الى القيمة السوقية (Kowalczyk، 2009، 25).

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية

يتناول هذا الجزء من البحث اجراء دراسة تطبيقية لاختبار فرضيات البحث باستخدام البيانات المنشورة للشركات المساهمة العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك لتحديد العلاقة بين التحفظ المحاسبي والقيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية وانعكاسها على جودة الإبلاغ المالي في القوائم المالية، وذلك في ضوء ما تم التوصل اليه في الاطار النظري للبحث.

1- عينة البحث :

يتكون مجتمع الدراسة من (25) شركة مساهمة من الشركات العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك للفترة من عام 2010 وحتى 2014 وتمثل الشركات محل الدراسة أربعة قطاعات اقتصادية مختلفة هي (قطاع المصارف، قطاع الزراعة، قطاع التأمين، قطاع الخدمات) كما مبين بالجدول الآتي:

جدول (1) توزيع مجتمع البحث من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حسب القطاعات الاقتصادية

ت	نوع القطاع	عدد الشركات	النسبة المئوية
1	المصارف	7	28%
2	الزراعة	6	24%
3	التأمين	5	20%
4	الخدمات	7	28%
	المجموع	25	100%

وقد تم استبعاد (10) من تلك الشركات بسبب عدم نشر قوائمها المالية على كل من موقع هيئة الأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية ضمن دليل الشركات خلال مدة البحث وعدم توفر معلومات عن أسعار أسهم بعض تلك الشركات والبيانات الضرورية لاختبار فرضيات البحث ضمن نشرة سوق العراق للأوراق المالية بسبب توقف تداول أسهم تلك الشركات خلال مدة البحث. وقد تم اختيار (15) شركة كعينة للبحث حسب القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها كما مبين بالجدول الآتي:

جدول (2) الشركات المساهمة التي تم اختيارها بحسب القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها

ت	نوع القطاع	عدد الشركات العينة	النسبة المئوية
1	المصارف	7	47%
2	الزراعة	4	27%
3	التأمين	2	13%
4	الخدمات	2	13%
	المجموع	15	100%

ويوضح الجدول الآتي أسماء الشركات المساهمة التي تم اختيارها بحسب القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها:

جدول (3) أسماء الشركات المساهمة عينة البحث بحسب القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها

نوع القطاع	اسم الشركة
المصارف	1-مصرف المنصور للاستثمار.
	2-مصرف الاستثمار العراقي.
	3-مصرف الخليج التجاري.
	4-المصرف التجاري العراقي .
	5-مصرف بغداد.
	6-مصرف بابل.
	7-مصرف اشور الدولي.
الزراعة	1-الاهلية للإنتاج الزراعي
	2-العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الزراعية.
	3-الشرق الأوسط لإنتاج وتسويق الاسماك.
	4-الحديثة للإنتاج الحيواني والزراعي.
التأمين	1-دار السلام للتأمين.
	2-الامين للتأمين.
الخدمات	1-المعمورة للاستثمارات العقارية.
	2-بغداد العراق للنقل العام.

2- المقاييس المستخدمة:

اعتمد الباحث نموذج (Basu) في اختبار فرضية البحث بشأن قياس مدى ممارسة الشركات عينة البحث للحفاظ المحاسبي عند القياس والافصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي وللأسباب التي تم ذكرها في الجانب النظري للبحث، فضلاً عن بعض الاحصاءات العامة المتمثلة بالوسط الحسابي والانحراف المعياري والخطأ المعياري، وتم استخدام تحليل التباين في سبيل معرفة التباين في مستوى التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وقد تم صياغة نموذج (Basu) وفقاً لمعادلة الانحدار الآتية:

$$X_{it} / P_{it-1} = a_0 + \beta_1 R_{it} + \beta_2 DR_{it} + \beta_3 (R_{it} * DR_{it}) + E_{it}$$

حيث ان:

X_{it} = ربحية السهم للشركة i في نهاية المدة t . (تم الحصول عليه من خلال تقسيم الارباح المعلن عنها نهاية المدة على عدد الاسهم).

Pit-1 = سعر السهم للشركة i في بداية المدة t. المتمثل بسعر الافتتاح

Xit/Pit-1 = ربحية السهم في نهاية المدة على سعر السهم في بداية المدة.

(أن الغرض من عملية تقسيم ربحية السهم في نهاية المدة على سعر السهم في بداية المدة هو لتلافي أثر اختلاف سعر السهم بسبب اختلاف القيمة الاسمية لكل سهم، ونظرا لكون القيمة الاسمية لكل سهم من أسهم الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية يعادل واحد دينار فإن الباحث اعتمد على ربحية السهم (Eps) كمتغير للتطبيق.

$\beta 1$ = تقيس استجابة الأرباح للعوائد الموجبة.

$\beta 3$ = تقيس استجابة الأرباح للعوائد السالبة.

$\beta 2$ = تقيس درجة التحفظ المحاسبي بغض النظر عن طبيعة الاخبار سواء كانت سالبة ام موجبة.

Rit = العائد السوقي للسهم، تم استخراجه من خلال الفرق بين سعر السهم في نهاية المدة وسعر السهم في بداية الفترة.

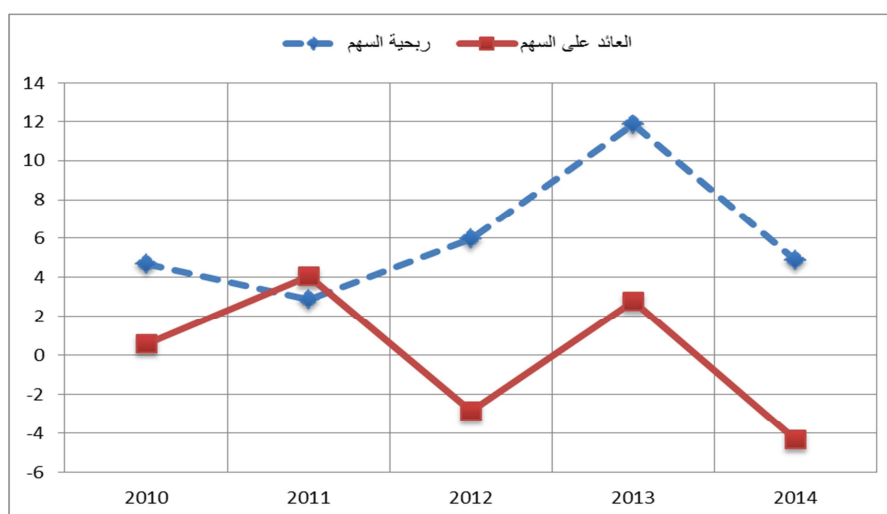
DRit = متغير وهمي يساوي (1) في حالة Rit أصغر من (الصفر) ويساوي (صفر) إذا Rit أكبر أو يساوي الصفر.

أولاً: اختبار فرضية البحث الرئيسية الأولى: المتمثلة بمدى ممارسة الشركات المساهمة العراقية التحفظ المحاسبي عند اعداد البيانات المالية والافصاح عن المعلومات المتعلقة بها. باستخدام نموذج Basu. ويوضح الجدول ادناه بعض الاحصاءات العامة المتمثلة بالوسط الحسابي والانحراف المعياري والخطأ المعياري وحدود الثقة بنسبة 95% والقيمة الدنيا والعليا حسب السنوات المدروسة لمتغير ربحية السهم والعائد على السهم:

جدول (4) الاحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج

Maximum	Minimum	95% Confidence Interval for Mean		Std. Error	Std. Deviation	Mean	N	
		Upper Bound	Lower Bound					
37.95	.08	10.3680	-.9686-	2.64282	10.23561	4.6997	15	2010
18.56	.08	5.5834	.1763	1.26051	4.88193	2.8798	15	2011
30.70	.03	11.7699	.1761	2.70277	10.46778	5.9730	15	2012
103.12	.04	26.6137	-2.9206-	6.88513	26.66598	11.8465	15	2013
23.64	.24	9.0210	.7069	1.93820	7.50661	4.8639	15	2014
103.12	.03	9.3044	2.8008	1.63198	14.13337	6.0526	75	الكلي
5.00	-.86	1.4286	-.2339	.38758	1.50108	.5973	15	2010
51.41	-1.05	11.3797	-3.2224	3.40408	13.18395	4.0787	15	2011
3.25	-34.41	2.2032	-7.9165	2.35914	9.13690	-2.8567	15	2012
41.00	-3.50	8.6893	-3.1200	2.75303	10.66243	2.7847	15	2013
.69	-55.50	3.5358	-12.2038	3.66928	14.21107	-4.3340	15	2014
51.41	-55.50	2.5670	-2.4590	1.26119	10.92225	.0540	75	الكلي

ان نتائج الجدول توضح ان هناك توافقا فيما بين متغير ربحية السهم والعائد على السهم لجميع السنوات المدروسة عدا سنتي 2012 و 2014، هذا يعني عدم تماثل استجابة الأرباح للعوائد ضمن تلك السنوات، فضلا عن تنوع الأخبار المستلمة بين أخبار سيئة من خلال اشارة العائد السالبة وأخبار جيدة من خلال اشارة العائد الموجبة. والشكل البياني التالي يوضح الاوساط الحسابية لمتغيري ربحية السهم والعائد على السهم:



شكل (1) الأوساط الحسابية لمتغيري العائد والربحية للسهم

وتشير النتائج في الجدول والشكل البياني اعلاه الى اختلاف الاخبار المستلمة بين اخبار سيئة عند اشارة العائد السالبة واخبار جيدة عند اشارة العائد الموجبة.

فرضية الارتباط والاثار

لقد وضع الباحث الفرضية الصفرية التالية لغرض اختبار قوة واتجاه العلاقة بين العائد على السهم واستجابة الارباح للعوائد السالبة مع ربحية السهم على سعر السهم:

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين العائد على السهم واستجابة الارباح للعوائد السالبة مع ربحية السهم على سعر السهم.
مقابل الفرضية البديلة:

H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين العائد على السهم واستجابة الارباح للعوائد السالبة مع ربحية السهم على سعر السهم.
وقد تم ايجاد الارتباطات بين متغيرات نموذج Basu وثبتت النتائج في الجدول التالي:

جدول (5) الاحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج

Correlations				
Rt*DRt	DRt	Rt	ربحية السهم على سعر السهم	
.060	-.190-	.316**	1	Pearson Correlation
.608	.103	.006		Sig. (2-tailed)
75	75	75	75	N
.724**	-.307**	1	.316**	Pearson Correlation
.000	.007		.006	Sig. (2-tailed)
75	75	75	75	N
-.210-	1	-.307**	-.190-	Pearson Correlation
.070		.007	.103	Sig. (2-tailed)
75	75	75	75	N
1	-.210-	.724**	.060	Pearson Correlation
	.070	.000	.608	Sig. (2-tailed)
75	75	75	75	N

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان هناك ارتباطا معنويا لمتغيري العائد على السهم واستجابة الارباح للعوائد السالبة مع ربحية السهم على سعر السهم بينما لم تظهر هناك أي علاقة للمتغيرات الاخرى، وبالتالي نستنتج رفض الفرضية الصفرية H0 وقبول الفرضية البديلة H1.

كذلك استخرج الباحث المعاملات المتعلقة بتحليل الاثر لنموذج Basu للشركات في القطاعات المدروسة وكما مبين في الجدول ادناه:

جدول (6) المعاملات المتعلقة بتحليل الاثر لنموذج Basu للشركات في القطاعات المدروسة

معاملات نموذج Basu	قيمة المعامل	قيمة اختبار t	قيمة معنوية الاختبار	قيمة اختبار F	قيمة معنوية الاختبار	قيمة معامل التحديد R ²	قيمة Durbin-Watson ودلائلها
β_0	1.969	3.365	.001	4.776	0.004	0.17	1.9 عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي
β_1	0.177	3.350	.001				
β_2	-0.694	-.858-	.394				
β_3	-0.167	-2.239-	.028				

لقد وضع الباحث الفرضية الصفرية التالية لغرض اختبار اثر العائد على السهم واستجابة الارباح للعوائد السالبة على ربحية السهم على سعر السهم:

H0: لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية للعائد على السهم واستجابة الارباح للعوائد السالبة على ربحية السهم على سعر السهم.

مقابل الفرضية البديلة:

H1: لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية للعائد على السهم واستجابة الارباح للعوائد السالبة على ربحية السهم على سعر السهم.

يتبين من خلال الجدول اعلاه ان قيمة اختبار F بلغت 4.776 وقيمة معنوية للاختبار بلغت 0.004 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% وهو ما يشير الى ان نموذج المتغيرات المستخدمة كان لها اثر ذو دلالة معنوية في متغير الاستجابة وقيمة معامل تحديد مساوي الى 17% وهذه القيمة تشير الى ان ما نسبته 17% قد تم تفسيره من خلال النموذج المستخدم. اضافة الى ذلك يتبين ان هناك تأثيرا معنويا لمتغير العائد على السهم اذ بلغت قيمة المعامل 0.177 وقيمة الاختبار t مساوية الى 3.35 ومعنوية هذه القيمة بلغت 0.001 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% هذا يعني ان ارتفاع قيمة العائد على السهم بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى الزيادة في قيمة ربحية السهم على سعر السهم بمقدار 18%. وكان هناك تأثيرا معنويا لاستجابة الارباح للاخبار السيئة او الخسائر المتوقعة اذ بلغت قيمة المعامل -0.167 وقيمة الاختبار t

مساوية الى 2.239- ومعنوية هذه القيمة بلغت 0.028 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% هذا يعني ان ارتفاع استجابة الارباح للاخبار السيئة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض في قيمة ربحية السهم على سعر السهم بمقدار 17% ويتضح ايضا ان استجابة الارباح للاخبار الجيدة اكبر بقليل من استجابة الارباح للاخبار السيئة (0.177/0.167).

اضافة الى ذلك فقد تم ايجاد قوة الاثر للفترة التي تمثل الاخبار السيئة (2012 و 2014) والفترة التي تمثل الاخبار الجيدة (2010 و 2011 و 2013) ولجدول التالي يبين الاحصاءات العامة للاخبار السيئة:

جدول (7) الاحصاء الوصفي لعينة الاخبار السيئة

Maximum	Minimum	95% Confidence Interval for Mean		Std. Error	Std. Deviation	Mean	N	
		Upper Bound	Lower Bound					
30.70	.03	8.7670	2.0699	1.63727	8.96767	5.4185	30	ربحية السهم
3.25	-55.50	.7969	-7.9876	2.14757	11.76273	-3.5953	30	العائد على السهم

اما الجدول التالي فيمثل الاحصاءات العامة للاخبار الجيدة:

جدول (8) الاحصاء الوصفي لعينة الاخبار الجيدة

Maximum	Minimum	95% Confidence Interval for Mean		Std. Error	Std. Deviation	Mean	N	
		Upper Bound	Lower Bound					
103.12	.04	11.5248	1.4259	2.50549	16.80733	6.4754	45	ربحية السهم
51.41	-3.50	5.4044	-.4307	1.44765	9.71116	2.4869	45	العائد على السهم

كذلك استخرج الباحث معاملات التحديد وجدول تحليل التباين المتعلقة بتحليل الاثر لنموذج Basu للشركات في القطاعات المدروسة وللأخبار السيئة وكما مبين في الجدول ادناه:

جدول (9) معامل التحديد لعينة الاخبار السيئة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.316 ^a	.100	.087	3.41532

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	94.244	1	94.244	8.080	.006 ^b
	Residual	851.503	73	11.664		
	Total	945.747	74			

اما معاملات التحديد وجدول تحليل التباين المتعلقة بتحليل الاثر لنموذج Basu للشركات في القطاعات المدروسة وللأخبار الجيدة وكما مبين في الجدول ادناه:

جدول (10) معامل التحديد لعينة الاخبار الجيدة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.060 ^a	.004	-.010-	3.59286

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	3.419	1	3.419	.265	.608 ^b
	Residual	942.328	73	12.909		
	Total	945.747	74			

نلاحظ من خلال النتائج اعلاه ان قيمة معامل التحديد لعينة الاخبار السيئة بلغت 0.10 وان قيمة اختبار F للنموذج بلغت 8.08 وقيمة معنوية للاختبار بلغت 0.006 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% وهوما يشير الى الدلالة المعنوية، وان قيمة معامل التحديد هذا اكبر من معامل التحديد لعينة الاخبار الجيدة الذي بلغ 0.004 وان قيمة اختبار F للنموذج بلغت 0.265 وقيمة معنوية للاختبار بلغت 0.608 وهي اكبر من مستوى الدلالة 5% وهو ما يشير الى عدم دلالتها معنويا.

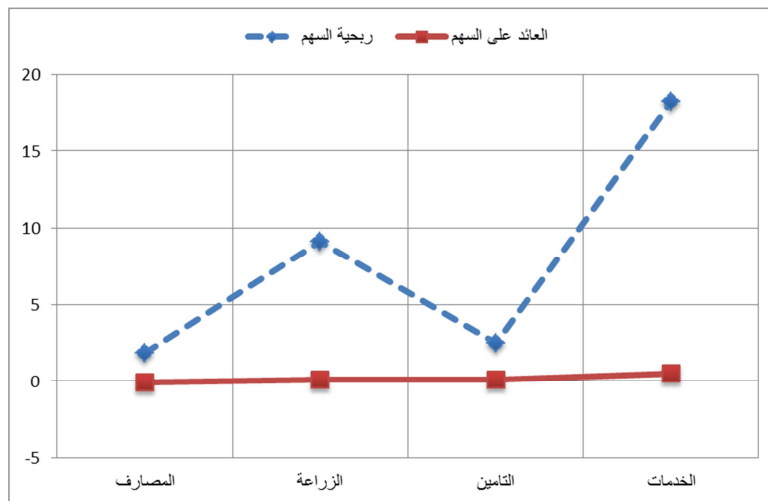
وعليه تشير نتائج تطبيق نموذج Basu لقياس التحفظ المحاسبي الى الآتي:

- 1- تؤكد النتائج على اثبات فرضية البحث الاولى والتي نصت على تمارس الشركات المساهمة العراقية التحفظ المحاسبي عند القياس والافصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي حيث يتبين ان معامل استجابة الأرباح للأخبار السيئة اكبر من معامل استجابة الأرباح للأخبار الجيدة، فضلا عن ان القوة التفسيرية لمعامل استجابة الأرباح للعوائد السالبة أكبر من القوة التفسيرية لمعامل استجابة الأرباح للعوائد الموجبة، مما يعني ان الشركات المساهمة تطلب معايير صارمة للاعتراف بالأرباح المتوقعة مقارنة بالخسائر المتوقعة وأن التقارير المالية الصادرة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تتسم بالتحفظ المحاسبي.
- 2- أن الشركات المساهمة تأخذ بنظر الاعتبار ما نصت عليه القاعدة المحاسبية العراقية رقم (6) بشأن الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المالية وضرورة مراعاة جانب الحيطة والحذر (التحفظ المحاسبي) عند اعداد البيانات المالية والافصاح عن المعلومات المتعلقة بها.
- ثانيا: اختبار فرضية البحث الرئيسية الثانية: المتمثلة بوجود تباين في مستوى التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة للشركات المساهمة العراقية. الجدول ادناه يوضح الاحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج على مستوى القطاعات الاقتصادية:

جدول (11) الاحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج على مستوى القطاعات الاقتصادية

Maximum	Minimum	95% Confidence Interval for Mean		Std. Error	Std. Deviation	Mean	N		
		Upper Bound	Lower Bound						
18.56	.03	3.0304	.6287	.59089	3.49574	1.8295	35	المصارف	ربحية السهم
30.70	.05	14.2480	4.0673	2.43206	10.87651	9.1576	20	الزراعة	
11.56	.08	4.9178	.0069	1.08545	3.43250	2.4623	10	التأمين	
103.12	.05	41.5619	-5.1350	10.32133	32.63892	18.2134	10	الخدمات	
103.12	.03	9.3044	2.8008	1.63198	14.13337	6.0526	75	الكلية	العائد على السهم
1.69	-1.68	.0820	-.2443	.08028	.47492	-.0811	35	المصارف	
5.50	-9.50	1.6441	-1.5211	.75615	3.38159	.0615	20	الزراعة	
2.70	-1.20	.8624	-.7364	.35340	1.11754	.0630	10	التأمين	
51.41	-55.50	22.6021	-21.5961	9.76902	30.89235	.5030	10	الخدمات	
51.41	-55.50	2.5670	-2.4590	1.26119	10.92225	.0540	75	الكلية	

يتبين من خلال الجدول اعلاه ان هناك توافقا بين ربحية السهم والعائد على السهم لجميع القطاعات عدا قطاع المصارف. والشكل البياني التالي يوضح الاوساط الحسابية حسب القطاعات:



شكل (2) الاوساط الحسابية حسب القطاعات

اختبار تحليل التباين ANOVA

في سبيل معرفة التباين في قيم ربحية السهم والعائد على السهم بين القطاعات الاربعة فقد تم استخدام تحليل التباين لهذا الغرض وقد تم ايجاد جدول تحليل التباين وكما في الجدول ادناه:

جدول (12) تحليل التباين بين القطاعات

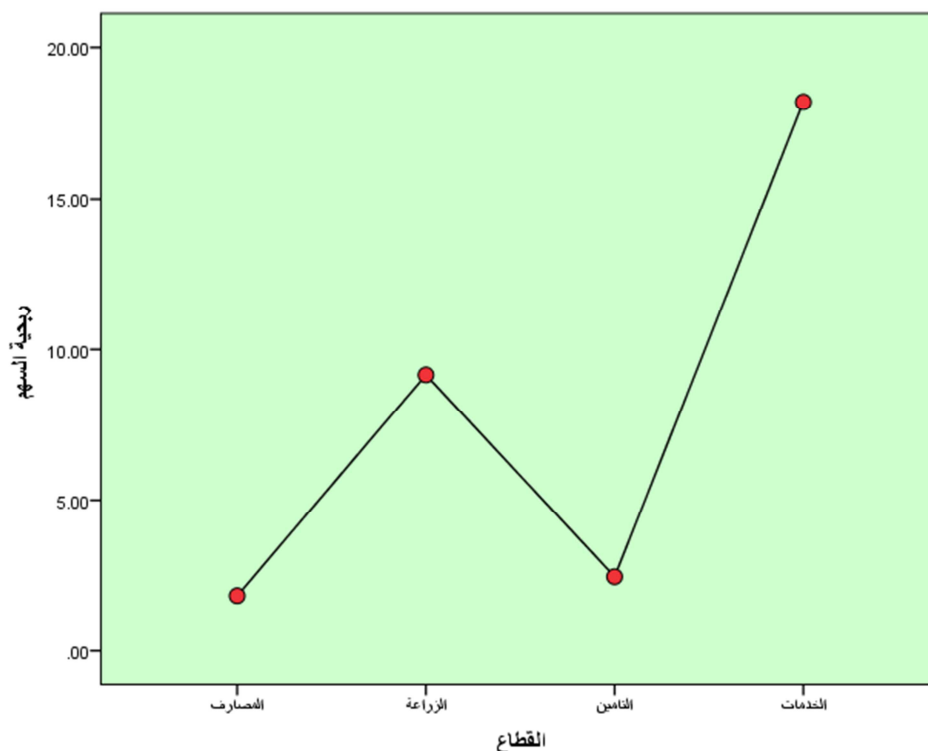
ANOVA						
		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
ربحية السهم	Between Groups	2424.780	3	808.260	4.644	.005
	Within Groups	12356.888	71	174.041		
	Total	14781.668	74			
العائد على السهم	Between Groups	2.657	3	.886	.007	.999
	Within Groups	8825.210	71	124.299		
	Total	8827.867	74			

يتضح من الجدول اعلاه ان هناك تبايناً بين القطاعات فيما يتعلق بربحية السهم فقط وهذا الاستنتاج اعتمداً على قيم الاختبار F ومعنويته. ولغرض تحديد القطاعات التي اختلفت تم استخدام اختبار LSD وكما موضح في قيم الجدول ادناه:

جدول (13) الاوساط الحسابية لربحية السهم لقطاعات المصارف والتأمين والخدمات

Dependent Variable	القطاع (I)	القطاع (J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.
ربحية السهم	الخدمات	المصارف	16.38389*	4.73040	.001
		التأمين	15.75109*	5.89984	.009

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان هناك اختلافاً ذو دلالة معنوية بين قطاع الخدمات من جهة وقطاعي المصارف والتأمين من جهة اخرى من حيث ربحية السهم اذ ان ربحية السهم لقطاع الخدمات يكون اكثر من ربحية السهم لقطاعي المصارف والتأمين. والشكل البياني التالي يبين رسم الاوساط الحسابية لربحية السهم لكل قطاع من القطاعات:



قطاع المصارف

استخرج الباحث المعاملات المتعلقة بتحليل الاثر لنموذج Basu للشركات في قطاع المصارف وكما مبين في الجدول ادناه:

جدول (14) معاملات استجابة الأرباح للعوائد السالبة والموجبة ومعامل التحديد لقطاع المصارف

معاملات نموذج Basu	قيمة المعامل	قيمة اختبار t	قيمة معنوية الاختبار	قيمة اختبار F	قيمة معنوية الاختبار	قيمة معامل التحديد R ²	قيمة Durbin-Watson ودالاتها
β_0	3.220	2.425	.021	0.365	0.779	0.03	1.6 عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي
β_1	-1.030	-.362	.719				
β_2	-1.231	-.659	.515				
β_3	2.217	.562	.578				

يتبين من خلال الجدول اعلاه ان قيمة اختبار F بلغت 0.365 وبقيمة معنوية للاختبار بلغت 0.779 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% وهو ما يشير الى ان نموذج المتغيرات المستخدمة كان لها اثر ذو دلالة معنوية في متغير الاستجابة وبقيمة معامل تحديد مساوي الى 3% وهذه القيمة تشير الى ان ما نسبته 3% قد تم تفسيره من خلال النموذج المستخدم. اضافة الى ذلك يتبين عدم وجود تأثير معنوي لمتغيرات العائد على السهم واستجابة الأرباح للإخبار السيئة او الخسائر المتوقعة واستجابة الأرباح للإخبار الجيدة.

قطاع الزراعة

استخرج الباحث المعاملات المتعلقة بتحليل الاثر لنموذج Basu للشركات في قطاع الزراعة وكما مبين في الجدول ادناه:

جدول (15) معاملات استجابة الأرباح للعوائد السالبة والموجبة ومعامل التحديد لقطاع الزراعة

معاملات نموذج Basu	قيمة المعامل	قيمة اختبار t	قيمة معنوية الاختبار	قيمة اختبار F	قيمة معنوية الاختبار	قيمة معامل التحديد R ²	قيمة Durbin-Watson ودالاتها
β_0	.877	1.336	.200	0.517	0.677	0.09	1.8 عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي
β_1	.185	.831	.418				
β_2	.001	.002	.999				
β_3	-.158	-.605	.554				

يتبين من خلال الجدول اعلاه ان قيمة اختبار F بلغت 0.517 وبقيمة معنوية للاختبار بلغت 0.677 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% وهو ما يشير الى ان نموذج المتغيرات المستخدمة كان لها اثر ذو دلالة معنوية في متغير الاستجابة وبقيمة معامل تحديد مساوي الى 9% وهذه القيمة تشير الى ان ما نسبته 9% قد تم تفسيره من خلال النموذج المستخدم. اضافة الى ذلك يتبين عدم وجود تأثير معنوي لمتغيرات العائد على السهم واستجابة الأرباح للإخبار السيئة او الخسائر المتوقعة واستجابة الأرباح للإخبار الجيدة.

قطاع التأمين

استخرج الباحث المعاملات المتعلقة بتحليل الاثر لنموذج Basu للشركات في قطاع الزراعة وكما مبين في الجدول ادناه:

جدول (16) معاملات استجابة الأرباح للعوائد السالبة والموجبة ومعامل التحديد لقطاع التأمين

معاملات نموذج Basu	قيمة المعامل	قيمة اختبار t	قيمة معنوية الاختبار	قيمة اختبار F	قيمة معنوية الاختبار	قيمة معامل التحديد R ²	قيمة Durbin-Watson ودالاتها
β_0	2.690	2.233	.067	0.791	0.542	0.28	2.1 عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي
β_1	-1.189	-1.421	.205				
β_2	-1.588	-.944	.382				
β_3	1.574	.846	.430				

يتبين من خلال الجدول اعلاه ان قيمة اختبار F بلغت 0.791 وبقيمة معنوية للاختبار بلغت 0.542 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% وهو ما يشير الى ان نموذج المتغيرات المستخدمة كان لها اثر ذو دلالة معنوية في متغير الاستجابة وبقيمة معامل تحديد مساوي الى 28% وهذه القيمة تشير الى ان ما نسبته 28% قد تم تفسيره من خلال النموذج المستخدم. اضافة الى ذلك يتبين عدم وجود تأثير معنوي لمتغيرات العائد على السهم واستجابة الأرباح للإخبار السيئة او الخسائر المتوقعة واستجابة الأرباح للإخبار الجيدة.

قطاع الخدمات

كذلك استخرج الباحث المعاملات المتعلقة بتحليل الاثر لنموذج Basu للشركات في قطاع الخدمات وكما مبين في الجدول ادناه:

جدول (17) معاملات استجابة الأرباح للعوائد السالبة والموجبة ومعامل التحديد لقطاع الخدمات

معاملات نموذج Basu	قيمة المعامل	قيمة اختبار t	قيمة معنوية الاختبار	قيمة اختبار F	قيمة معنوية الاختبار	قيمة معامل التحديد R ²	قيمة Durbin-Watson ودالاتها
β_0	1.510	1.133	.300	5.302	0.04	0.73	2.1 عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي
β_1	.195	3.631	.011				
β_2	-.912-	-.290-	.782				
β_3	-.202-	-2.183-	.072				

يتبين من خلال الجدول اعلاه ان قيمة اختبار F بلغت 5.302 وقيمة معنوية للاختبار بلغت 0.04 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% وهو ما يشير الى ان نموذج المتغيرات المستخدمة كان لها اثر ذو دلالة معنوية في متغير الاستجابة وقيمة معامل تحديد مساوي الى 73% وهذه القيمة تشير الى ان ما نسبته 73% قد تم تفسيره من خلال النموذج المستخدم. اضافة الى ذلك يتبين ان هناك تأثيرا معنويا لمتغير العائد على السهم اذ بلغت قيمة المعامل 0.195 وقيمة الاختبار t مساوية الى 3.631 ومعنوية هذه القيمة بلغت 0.011 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% هذا يعني ان ارتفاع قيمة العائد على السهم بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى الزيادة في قيمة ربحية السهم على سعر السهم بمقدار 20%. ويتضح ان استجابة الأرباح للأخبار السيئة اكبر بقليل من استجابة الأرباح للأخبار الجيدة (0.195/0.202).

ومن خلال عرض نتائج تطبيق نموذج Basu على مستوى القطاعات الاقتصادية وباستخدام معامل التحديد (R²) للمقارنة بين القطاعات الاقتصادية من حيث درجة ممارسة التحفظ المحاسبي، يتبين أن قطاع الخدمات أكثر القطاعات تحفظا إذ بلغ معامل التحديد (R²) للقطاع (0.73) ويليه قطاع التأمين إذ بلغ معامل التحديد (R²) للقطاع (0.28) ثم قطاع الزراعة إذ بلغ معامل التحديد (R²) للقطاع (0.09) واخيرا القطاع المصرفي كان اقل القطاعات الاقتصادية ممارسة للتحفظ المحاسبي إذ بلغ معامل التحديد (R²) لذلك القطاع (0.03). وعليه تؤكد النتائج صحة اثبات فرضية البحث الثانية والتي نصت بوجود تباين في مستوى التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة للشركات المساهمة العراقية.

الاستنتاجات والتوصيات:

اولا: الاستنتاجات:

1- من خلال التحليل الاحصائي لنتائج الدراسة الميدانية تم التوصل الى النتائج الاتية:

أ- تمارس غالبية الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التحفظ المحاسبي عند القياس والافصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي، حيث تبين من خلال تطبيق نموذج (Basu، 1997) بأن معامل انحدار الأرباح على العوائد السالبة اكبر من معامل انحدار الأرباح على العوائد الموجبة، كما ان القوة التفسيرية لمعامل التحديد للعوائد السالبة (الأخبار السيئة) اكبر من القوة التفسيرية لمعامل التحديد للعوائد الموجبة (الأخبار الجيدة).

ب- وجود تباين بين القطاعات الاقتصادية في ممارسات السياسات المتحفظة فقد كان أعلى متوسط لمعامل التحديد (R²) في قطاع الخدمات (0.73) يليه قطاع التأمين إذ بلغ معامل التحديد (R²) للقطاع (0.28) ثم قطاع الزراعة إذ بلغ معامل التحديد (R²) للقطاع (0.09) واخيرا القطاع المصرفي كان اقل القطاعات الاقتصادية ممارسة للتحفظ المحاسبي إذ بلغ معامل التحديد (R²) لذلك القطاع (0.03). ويعزى ذلك الى كون التحفظ المحاسبي يعد احد الآليات الفعالة في تنظيم عقود الشركة مع مختلف الاطراف الاخرى سواء كانت من داخل او خارج الشركة، فضلا عن تجنب التعرض الى مخاطر التقاضي اذا ما تم المبالغة في الاداء المالي وتخفيض الضرائب التي تتحملها الشركة

ت- يوجد علاقة ارتباط طردية بين التحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة، مما يعني وجود تأثير قوي لدرجة التحفظ على زيادة قيمة المنشأة، وذلك لأن التمسك بدرجة عالية من التحفظ يحد من قدرة الادارة على ممارسة ادارة الأرباح الانتهازية مما يحافظ على أسعار الأسهم من التقلبات ويخفض من مخاطر الافلاس مما يعزز بالتبعية من قيمة المنشأة.

ث- ان ارتفاع قيمة العائد على السهم بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى الزيادة في قيمة ربحية السهم على سعر السهم بمقدار 18%.

ج- ان ارتفاع استجابة الأرباح للأخبار السيئة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض في قيمة ربحية السهم على سعر السهم بمقدار 17%.

2- يمثل التحفظ المحاسبي أحد سمات المعلومات المحاسبية التي تصفي مزيدا من المصادقية والموثوقية على التقرير المالي بالرغم مما يلقاه من معارضة من بعض الهيئات المهنية بدعوى مخالفته لخاصيتي الحياد والتمثيل الصادق بعد ظهور مفاهيم القيمة العادلة.

3- التحفظ المحاسبي يحد من الممارسات الانتهازية للإدارة ويزيد من الافصاح والشفافية في التقرير المالي.

4- ينجم عن تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة بالقوائم المالية العديد من المنافع الاقتصادية مثل تحسين كفاءة عقود المديونية وخفض تكلفة رأس المال مما ينعكس ايجابا على قيمة المنشأة.

5- التحفظ المحاسبي يستخدم رادعا لتخفيض حالة عدم التأكد للتكهنات المتعلقة بالاحتيايل او التضليل في القوائم المالية.

6- استخدام التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية وزيادة مستوى ملاءمة المعلومات.

7- زيادة حالات الغش او التلاعب الذي أدت في حالات عديدة الى افلاس العديد من الشركات كانت سببا لجعل مستخدمي القوائم المالية أكثر ميلا لاستخدام التحفظ المحاسبي.

- 1- التأكيد على توعية مستخدمي القوائم المالية بشكل عام والمستثمرين والمقرضين بشكل خاص بأثار وانعكاسات الممارسة السليمة للتحفظ المحاسبي على قراراتهم الاقتصادية ويأتي ذلك من خلال تكتيف الجهود بين الجهات ذات العلاقة والمتمثلة بسوق العراق للأوراق المالية ومجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق والمنظمات المهنية الأخرى من خلال عقد عدد من الدورات والندوات لغرض توضيح أهمية الممارسة السليمة للتحفظ المحاسبي.
- 2- ضرورة قيام سوق العراق للأوراق المالية بالزام الشركات على تطبيق التحفظ المحاسبي وجعله شرطاً من شروط الإدراج في السوق المالية وذلك لتعزيز التزام الشركات بالتحفظ المحاسبي عند أعداد القوائم المالية لضمان مستوى أعلى من التحفظ وبما يساهم في تعزيز جودة الإبلاغ المالي في القوائم المالية.
- 3- ضرورة مراعاة العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي والقيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية عند أعداد التقارير المالية.
- 4- ضرورة تطوير مؤشر لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة بالشكل الذي يضمن تحسين شفافية هذه التقارير وترشيد قرارات مستخدميها.
- 5- عدم التخلي عن تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة مع الموازنة في تطبيقها، فكما أن تطبيقها يجعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لاتخاذ القرار فإن المبالغة في تطبيقها قد تضر بالشركة لاعتقاد المساهم بأنه يستثمر أمواله في منشأة أقل نجاحاً مما يجعله يتصرف في أسهمه بأقل من قيمتها أي اتخاذ قرار في غير مصلحته وهو ما يسمى بمشكلة الاختيار العكسي.
- 6- ضرورة قيام الجهات المنظمة للمعايير المحاسبية في العراق بوضع القوانين والتشريعات التي تلزم الشركات بمستوى أعلى من التحفظ المحاسبي، مما يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية، وترشيد القرارات الاستثمارية للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي تلك القوائم.

المصادر العربية :

- 1- أبو الخير، مدثره، 2008، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل لكلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، 2008.
- 2- الهامي، محمد عادل، تبسيط النظرية العامة في المحاسبة، مكتبة عين شمس القاهرة، 1980.
- 3- هندريكسن، الدون س، " النظرية المحاسبية "، ترجمة وتعريب د.كمال خليفه ابو زيد، الطبعة الرابعة، 2008.
- 4- شتوي، أيمن أحمد، تأثير مخاطر الدعاوي القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهممة بالتلاعب، بالتطبيق على سوق الأسهم المصرية، الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، مجلد 50، العدد 4، 2010.
- 5- يوسف، علي، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. مجلد 28 العدد 1.
- 6- ياسين، محمد، قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية واثرة على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، عمان.

REFERENCES

- [1] Anwer, S. Ahmed et al, " The Role of Accounting Conservatism in Mitigating Bondholder –Shareholder Conflicts Over Dividend Policy and in Reducing Debt Costs ", The Accounting Review, Vol .77, 2002
- [2] Ball, R. and L. Shivakumar, 2007, "Earning quality at initial public offering", Journal of Accounting and Economics, Accepted manuscript, forthcoming.
- [3] Basu, S. 1997. The conservatism principle and the asymmetric timelines of earnings, Journal of Accounting and Economics, 24: 3-37.
- [4] Beaver, W. and S. Ryan. 2005. Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling, Review of Accounting Studies, 10: 269-309.
- [5] Bushman, M. and J. Piotroski. 2006. Financial reporting incentives for conservative accounting: The influence of legal and political institutions. Journal of Accounting and Economics, 42: 107-148.
- [6] Givoly, D. and C. Hayn. 2000. The changing time – series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative, Journal of Accounting and Economics, 29: 287-320.
- [7] Kim, Y., S. Li, C. Pan and L. Zuo. 2013. The role of accounting conservatism in the equity market: evidence from seasoned equity offerings, The Accounting Review, 88(4): 1327-1356.
- [8] Ball, R. & Shivakumar, L. (2005). Earnings Quality in UK Private Firms: Comparative Loss Recognition Timeliness. Journal of Accounting and Economics, vol.39, No.1, pp.83-128.
- [9] Ball, R. & Shivakumar, L. (2006). The role of accruals in asymmetrically timely gain and loss recognition. Journal of Accounting Research, Vol .44, No.2
- [10] Ryan, S. (2006). *Identifying conditional conservatism*. European Accounting Review, 15(4), 511-525.
- [11] Ball, R., S.P. Kothari, and V.V. Nikolaev. 2012. Econometrics of the Basu asymmetric timeliness coefficient and accounting conservatism. Working Paper The University of Chicago.
- [12] Watts, R.L. 2003a. Conservatism in accounting Part I: Explanations and implications. *Accounting Horizons* 17 (3): 207-221.
- [13] Watts, R.L. 2003b. Conservatism in accounting Part II: Evidence and research opportunities. *Accounting Horizons* 17 (4): 287–301.

- [14] Hämäläinen, Sanna, The Effect of Institutional Settings on Accounting Conservatism Empirical Evidence from the Nordic Countries and The Transitional Economies of Europe”, PhD thesis, Lappeenranta University of Technology, Lappeenranta, Finland, 2011.
- [15] Hille, Johan, “ Accounting Conservatism : The association Between Bondholder-Shareholder Conflicts Over Dividend Policy and Accounting Conservatism, The Effect on The Cost of Debt and The Influence of The Implementation of IFRS in 2005 ”, Master's Thesis Accounting, Erasmus University Rotterdam, 2011.
- [16] Hijmering, Bas, Accounting Conservatism: In Which Way The Degree of Conditional Accounting Conservatism in Advance of The Financial Crisis is Apredictor, of The Degree During and After The Financial Crisis, Master Thesis, Erasmus University Rotterdam, Netherlands, 2012.
- [17] Huang, Alan G., Tian, Yao, and Wirjanto, Tony s. “Re-Examining Accounting Conservatism: The Importance of Adjusting For Firm Heterogeneity”, University of Waterloo, Working Paper, 2011.
- [18] Kieso, Donald, et al., Intermediate Accounting”, 13th ed, John Wiley and Sons Inc, U.S.A, 2010.
- [19] Molenaar, John, Accounting Conservatism and Earnings Management in the Banking Industry, master thesis, Erasmus University Rotterdam Netherlands, 2009.
- [20] Wang, Richard Zhe, Accounting Conservatism, in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Accounting, Victoria University, 2009.
- [21] Wang, Richard Z., hÓgartaigh, Ciarán Ó, and Zijl, Tony van, “A signaling Theory of Accounting Conservatism, Working Paper, 2009. Available at SSRN: <http://www.Ssrn.com>.
- [22] Wendt, M.J.H., “The Effect of Accounting Conservatism on Value Relevance of Financial Statements”, Master Thesis, Erasmus University Rotterdam, Netherlands, 2010.
- [23] Ahmed, Anwer, and Duellman, Acott, “Evidence on The Role of Accounting Conservatism in Monitoring Managers' Investment Decisions”, Working Paper. 2010. Available at SSRN : <http://www.Ssrn.com>
- [24] Ball, Ray, and Shivakumar, Lakshmanan, “Earnings Quality in U.K. Private Firms ”, Working Paper, 2005 . Available at SSRN : <http://www.Ssrn.com>.
- [25] Berendsen, T.A.P., “Earnings Accounting Conservatism: West-Europea Listed Firms During Crisis Period”, Master Thesis, Erasmus University Rotterdam, Netherlands, 2011.
- [26] Penman, Stephen H., Zhang, Xiao- Jun, “Accounting Conservatism, The Quality of Earnings, and Stock Returns”, The Accounting Review, Vol. 77, No. 2, 2002.
- [27] Wang, Richard Zhe, Accounting Conservatism, in Partial Fulfillment of The Requirements For The Degree of Doctor of Philosophy in Accounting, Victoria University, 2009.
- [28] Ruch, G.W. and G. Taylor. 2011. Accounting conservatism and its effects on financial reporting quality: A review of the literature. Working Paper. University of Alabama. Available at: <http://ssrn.com/abstract>.